

صندوق النقد يتوقع نسبة تضخم ٢,٤٪

في لبنان خلال ٢٠١٩

كشفت توقعات صندوق النقد الدولي بشأن لبنان أن الناتج المحلي الإجمالي سيبليغ في ٢٠١٩ نحو ٥٩,٧٣ مليار دولار، وعدد السكان نحو ٤,٦ مليون نسمة. أما التضخم فسيبلغ ٢,٤٪ في حين أن الدين العام الحكومي ١٥٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المرجح أن تزيد الفجوة المعيشية اتساعاً مع ترقب تواصل ارتفاع التضخم، وإن كان بنسبة أقل تبلغ ٣,٥ في المائة. كما يتواصل انكماش الاقتصاد بتسجيل نسبة نمو تقديرية بنحو ١,٤ في المائة، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي للعام الحالي. وهذه المعدلات تحفظ للبنان ترتيباً أفضل في التضخم كونه يقل بنحو ٧ في المائة عن متوسطه في بلدان المنطقة المستوردة للنفط. لكنها تضعه بعيداً عن متوسطات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، والتي تقدمت من مستوى ٤,١ في المائة في العام ٢٠١٧. إلى ٤,٥ في المائة في العام ٢٠١٨.

وبلغت تقرير لصندوق النقد إلى أن الضبابية حول مستقبل السياسات المتبعة والاختلالات الماكرواقتصادية تساهم في إضعاف النمو الاقتصادي اللبناني. ويدعو في المقابل إلى العمل على ضبط المالية العامة بهدف الحد من الاعتماد على البنك المركزي وضبط ما قد يخلف ذلك من ضغوط على معدل تضخم الأسعار. لكنه توقع أن يبقى أثر ضبط المالية العامة على الدين العام محدوداً بحيث من المرجح أن يبقى هذا الأخير أعلى من العتبة التي تُعد حساسة (vulnerability threshold) للأسواق الناشئة.

وتعزى أرقام النمو المتواضعة، وبشكل رئيسي أيضاً، إلى تداعيات استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية الإقليمية. وبخاصة في سوريا المجاورة. على النشاط الاقتصادي. وحركة التجارة، وثقة المستثمرين في البلاد. ومن المعلوم أن هذه الاضطرابات قد أدت إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى لبنان ليشكلوا نحو ١٦ في المائة من سكانه مع نهاية العام ٢٠١٨. بحسب تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين لدى الأمم المتحدة.

التضخم في أسعار المستهلكين

وفي غضون ذلك تراجع التضخم في أسعار المستهلكين في لبنان إلى أدنى مستوى له في ١٩ شهراً عند ٣,١٥٪ على أساس سنوي في

شباط من عام ٢٠١٩ من ٣,١٧٪ في الشهر السابق. والتباطؤ شمل القطاعات التالية: الأطعمة والمشروبات غير الكحولية (٦,٥٤ في المئة مقابل ٧,٦٧ في المئة في كانون الثاني)؛ الصحة (١,٦٤٪ مقابل ٢,٥١٪)؛ ملابس وأحذية (٦,٨٤٪ مقابل ٧,٤٥٪)؛ التعليم (٥,١٩ مقابل ٥,٤٠ في المائة)؛ الترفيه والثقافة (٥,٣٣ في المائة مقابل ٥,٥٢ في المائة)؛ والمشروبات الكحولية والتبغ (١,٠٤٪ مقابل ١,٠٩٪). بالإضافة إلى ذلك، انخفضت أسعار الاتصالات (-٠,١٧٪ في المئة مقابل ٠,٠٣ في المئة). وفي المقابل، ارتفعت الأسعار بشكل أسرع في: الإسكان (٣,٤٨ في المائة مقابل ٢,٨٣ في المائة) في كانون الثاني؛ قطاع السلع المنزلية والمفروشات (٥,١٣٪ مقابل ٤,٦٧٪)؛ السلع والخدمات المتنوعة (٢,٤٨٪ مقابل ٢,٤٢٪).

من ناحية أخرى، استمرت أسعار النقل في الانخفاض (-٢,٤٦٪ مقابل -٢,٧٠٪). على أساس شهري. وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة ٠,١٨ في المئة. بعد انخفاضها بنسبة ٠,٧٣ في المئة في كانون الثاني. في لبنان. تتمثل الفئات الأكثر أهمية في مؤشر أسعار المستهلك في قطاعات الإسكان والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى (٢٨,٥ في المائة من إجمالي الوزن) والمواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية (٢٠,٦ في المائة من إجمالي الوزن) والنقل (١٣,١ نسبه مئوية). ويشمل المؤشر أيضاً: الصحة (٧,٨ في المائة)؛ التعليم (٥,٩ في المائة)؛ الملابس والأحذية (٥,٤ في المائة) والاتصالات (٤,٦ في المائة). تمثل المفروشات والمشروبات الكحولية والتبغ والأنشطة الترفيهية والثقافية والفنادق والمطاعم والسلع والخدمات الأخرى نسبة ١٤ في المائة المتبقية من إجمالي الوزن.

الإحصاء المركزي

بحسب دراسة مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي لسنة ٢٠١٨ بلغ معدل التضخم السنوي ٦,٠٧٪ علماً أن معدل التضخم السنوي عن السنوات السابقة كان كالتالي:

2017:	4.48 %
2016:	-0.82%
2015:	-3.75%
2014:	1.9%
2013:	4.8%

PASSIONATE ABOUT MEDICINE
COMPASSIONATE ABOUT PEOPLE

مستشفى حمود
Hamoud Hospital
مركز طبي جامعي
University Medical Center

